

كلنا... بدنا نعيش!

«ستندلع حربٌ في الصيف القادم. الساحة وحدها هي ما لم يتم اختياره بعد. الأجواء لدى قوات الدفاع الإسرائيلية كانت في الشهر الماضي [تشرين الثاني] متشائمة جداً. الجولات الأخيرة في الحملتين العسكريتين كلتيهما، على جبهتي لبنان وقطاع غزة، خلّفت كثيراً من القضايا معلّقة، وكثيراً من الصواعق المحتملة التي قد تسبّب حريقاً هائلاً جديداً. وقد استنتج الجيش [الإسرائيلي] من ذلك أنّ حرباً في المستقبل القريب احتمالٌ معقولٌ... وتفترض قوات الدفاع الإسرائيلية أنّ حرباً ستندلع ضدّ حزب الله، وربما ضدّ سورية أيضاً، خلال أشهر الصيف القادمة.»

هذا ما كتبه صحافيان في جريدة هارتس الإسرائيلية بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٦. (١) ولكن هنا، في قلب بيروت، تبدو الأجواء مختلفة. المعارضة في الشارع تعتصم حتى تشكيل حكومة «اتحاد وطني» أو «وحدة وطنية»، أو حتى إسقاط حكومة فؤاد السنيورة. والاحتقان السنّي - الشيعي بلغ أوجهه، رغم تطمينات الجميع بأنّ لبنان لا يمكن أن «يتعرقن» (سبق أن سمعنا في الماضي تطمينات بأنّ العراق لا يمكن أن «يتلبنن»). شهيد (اسمه «قتيل» لدى أنصار الحكومة) سقط في صفوف المعارضة. الجرحى بالعشرات. صحفٌ عربية تتحدّث عن تسليح جديد وصلّ قوى الأمن الداخلي من إحدى الدول العربية لمواجهة نفوذ حزب الله وإيران. صورُ رفيق الحريري تمزق. صورُ حسن نصرالله تتعرّض لإطلاق النار. المسؤول الطلابي في الحزب الاشتراكي يتعرّض للضرب. المقاومة يراود لها أن تكون في الزوارب.

لكنها ليست زوارب مارون الراس وبنّت جبيل وعتبا الشعب التي لَقنت العدو الإسرائيلي ودباباته الميركافا أقسى الدروس. بل هي زوارب كورنيش المزرعة والبربير والطريق الجديدة وقصص والدنا؛ و«العدو» الآن يراود له أن يكون لبنانياً سنياً. والهدف: قبر المقاومة الإسلامية في الزوارب البيروتية، بعدما عجزت فرنسا والولايات المتحدة عن نزع سلاحها بالقرار الدولي ١٥٥٩، (٢) وبعدها عجزت الولايات المتحدة وإسرائيل عن محققها وتدمير سلاحها أو مصادرتة في اجتياح تموز - آب الأخير.

لكأننا أمام سيناريو قديم يراود له أن يتجدد، أو أمام مشهد يراود لنا أن نشعر بأننا قد رأيناه من قبل (déjà vu): سيناريو الصراع الفلسطيني - اللبناني زمن الثمانينيات، أو مشهد المقاومة الفلسطينية وهي تتحوّل عن قتال العدو الإسرائيلي لتفرّق في مستنقع حرب الدكاكين (التي أسهمت، هي أحياناً، في تفريخها). وبعيداً عن تبني نظرية المؤامرة كيفما أتت، يتساءل المرء: أتكون من بشائر الشرق الأوسط الأميركي الجديد، بعد لبنة العراق، عرقنة لبنان و«فلسطنة» المقاومة الإسلامية اللبنانية؟

سماح إدريس

(التتمة ص ١٣٤ - ١٣٦)

١ - Amos Harel and Avi Issacharoff, "North and South," www.haaretz.com/hasen/spages/794993.html

٢ - يردّ Richard Labévière أسباب صدور ١٥٥٩ إلى رغبة فرنسا في إرضاء الولايات المتحدة عقب الحسائر التي منيت بها فرنسا نتيجة للمقاطعة الأميركية لها إثر رفضها الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. ويشير الكاتب في هذا الصدد أيضاً إلى تأثر صدور القرار المذكور بالعلاقة المالية الوثيقة التي ربطت بين الرئيس الراحل رفيق الحريري والرئيس الفرنسي جاك شيراك.

كلنا... بدنا نعيش!

وفي الوقت الذي تُحَضَّر فيه المَعَاوِلُ لقبْرِ المقاومة الوطنية في الأحياء البيروتية واللبنانية، ويؤلَّبُ فقراءُ السُّنةِ ضدَّ فقراءِ الشيعة، تَبْرُزُ إشاراتٌ من الجنوب، وتحديدًا من بلدةِ الناقورة، إلى احتمالِ حَرْفِ مهمّةِ القواتِ الدوليةِ عن الهدفِ المُثَبَّتِ في القرارِ الدوليِّ ١٧٠١ - ألا وهو دعمُ انتشارِ الجيشِ اللبنانيِّ في الجنوب. فبعد أن تحدّثتُ جريدةُ لوموند الفرنسيةِ في ٢٤/٩/٢٠٠٦ عن «قواعدِ اشتباكٍ» تشي (وإنْ على نحوٍ غامضٍ) بدورِ هجوميٍّ للقواتِ الدوليةِ، جاء بيانُ تلكِ القواتِ في ١٠/١٠/٢٠٠٦ ليتحدّثَ عن «حقِّ» تلكِ القواتِ في «استخدامِ القوةِ لغيرِ حالاتِ الدفاعِ عن النفس»، وعن حقِّها في إقامةِ «حواجزٍ مؤقتةٍ» في الجنوب، وحقِّها في التصرّفِ على أساسِ «معلوماتٍ خاصةٍ» عند عجزِ الجيشِ اللبنانيِّ عن التصرّفِ، وحقِّها في «استخدامِ القوةِ» ضدَّ أيِّ «نشاطاتٍ معاديةٍ». وكلُّ تلكِ «الحقوقِ» لم ينصَّ عليها القرارُ ١٧٠١، وتحوّلَ قواتُ اليونيفيل - في حالِ اضطلاعها بممارستها - إلى قواتٍ ردِّعٍ وقمعٍ للمقاومة، لا قواتٍ حمايةٍ للبنان. ولعلَّ ما قامت به القواتُ الإسبانيةُ في الشهرِ الماضي، من اقتحاماتٍ لبيوتِ الجنوبيينِ بحثًا عن سلاحٍ و«إرهابيين»، إشارةٌ مشؤومةٌ تعزِّزُ تلكِ المخاوفِ.

... هذا إذا لم يؤتَ بالقواتِ الدوليةِ تلكِ لتفصّلِ بين المتنازعينِ في زواريبِ بيروت، أو لتحمي الحدودَ السوريةَ - اللبنانيةَ من تسلُّلِ «الإرهابيين».

باختصار، المقاومة الإسلامية والوطنية يراد لها أن تتّجه نحو الوقوع بين فكّئِ كَمَاشةٍ:

● دولية - إسرائيلية في الجنوب. ويُلحظُ هنا تأكيدُ المستشارِ الألمانيةِ ميركل أن مهمّةَ القواتِ الدوليةِ في الجنوب هي فعلاً «حمايةُ إسرائيل» لا حمايةُ لبنان، وإلا لكان أجدراً بتلكِ القواتِ أن تقفَ على جانبي الحدودِ اللبنانية - الفلسطينية لا على جانبٍ واحدٍ فقط - ^(١) هو الجانبُ اللبنانيُّ المعتدّي عليه.

● دولية - محلية في بيروت والمناطق الأخرى. وتُلحظُ هنا العلاقاتُ الحميمةُ بين الإدارةِ الأميركيةِ وأقطابِ الفريقِ الحاكمِ؛ وأبرزُ مظاهرها السطحية: حفلُ السنديويشاتِ في السفارةِ الأميركيةِ، وزيارةٌ ممثلي ذلكِ الفريقِ إلى واشنطن لتهنئةِ بولتون (هل سيزورونه اليومَ لتعزيتِهِ باستقالتهِ؟).

أَيُعقلُ ألا تعي قيادةُ المقاومة ذلكَ الخطرَ، وهي ما عليه من حنكةٍ وحكمةٍ تمثّلنا - بأسطعِ وجوههما - في إدارتها للمقاومةِ ضدَّ إسرائيلِ خلالِ الصيفِ وفي السنواتِ الماضيةِ؟

بواعثُ خوفنا تعود إلى ما قد تحمّله تحركاتُ المعارضةِ واعتصاماتها من احتكاكاتٍ قد لا تُحمّدُ عقباها في شوارعِ بيروت، على الرغمِ من تشديدِ السيدِ حسنِ نصر الله في خطابه يوم ٧/١٢/٢٠٠٦ على تفويتِ كلِّ الفرصِ أمامِ المعرضينِ

والمندسين والمذهبيين. ولكن ذلك لا يعني، بالطبع، أن تعاود المقاومة (حزب الله) زهداً بأمر الداخل، كما كانت عليه الحال قبل سنوات. ذلك أن تحصين وضع المقاومة في الجنوب مرهونٌ فعلاً بخلق وضعٍ داخليٍّ وحكوميٍّ داعمٍ لها. غير أن الأسئلة التي تطرح نفسها الآن هي: هل يتحقق ذلك بحكومة «اتحادٍ وطنيٍّ» أو «وحدةٍ وطنيةٍ»؟ وهل يتحقق ببقاء الرئيس فؤاد السنيورة على رأس حكومةٍ جديدةٍ، وهو الذي اتهمته المقاومة (والمعارضة) بالتخلي عنها بعد أسر الجنديين الإسرائيليين في ١٢ تموز؟ وكيف لا «تمنح» المعارضة في عودة السنيورة على رأس حكومةٍ جديدةٍ، بعدما كالت له كلُّ تهم التآمر والتواطؤ، وآخرها اتهام السيد نصر الله له بأنه أمر الجيش اللبناني بمصادرة سلاح المقاومة المنقول إلى الجنوب أثناء الحرب الأخيرة؟ بل كيف تكون الوحدة الوطنية مع مَنْ تؤكد المعارضة أنها تملك وثائق (ألع إليها نصر الله في خطابه الأخير) عن تواطؤ بعض أقطابه داخل «الأكثرية» الحاكمة مع الاحتلال الإسرائيلي؟ فيما أن تكون المعارضة قد رفعت سقفها التخويني حتى بدأت مطالبتها بحكومة اتحادٍ وطنيٍّ مع «الخونة المتآمرين» متناقضةً ومتهافئةً؛ وإما أنها رفعت ذلك السقف لتصل إلى مجرد المشاركة «الفعالة» في الحكم، فيكون تخوينها في تلك الحال مجانياً وبعيداً عن الصدقية.

في مطلق الأحوال، تُخطئ المعارضة كثيراً إن توهمت أن المشاركة في الحكم عبر ما تسميه «الثلاث الضامن (أو المعطل) + ١» سييسر بقافلة البلاد إلى الطريق القويم. فما يفوق النسب المعارضة أهمية إنما هو برنامج متكامل للإصلاح الجذري: من محاسبة جميع الفاسدين، إلى محاسبة المتسببين بالديون الباهظة (وهنا لا حرمة للموتى!)، إلى معالجة وضع الجامعة اللبنانية المهترئ، إلى وضع سياسة اقتصادية - اجتماعية واضحة تُعين الفقير على التخلص من أعبائه الكثيرة، إلى تحديد علاقات لبنان بمحيطه العربي الإسلامي بحيث تكون علاقات راسخة من دون أن تكون تابعة لا لنظام سوريا ولا لنظام السعودية بشكلٍ أخص، إلى إعطاء الفلسطينيين في لبنان كامل حقوقهم المدنية والسياسية حتى عودتهم إلى فلسطين، إلى رسم موقفٍ واضحٍ رافضٍ لإملاءات البنك الدولي...

ولكن، ولنقلها بصراحة، كيف نتوقع ذلك كله من المعارضة حين تكون بعض أقسامها مسؤولةً بشكلٍ مباشرٍ عن الفساد السابق، والهدر السابق، وعن تحزيب الجامعة اللبنانية وتطييفها، وعن شل الحركة العمالية، وعن إلحاق اتحاداتٍ بأكملها بالوصايا المتعددة، وعن غزائها وتنسيقها السابق مع وصايا قديمةٍ - متجددةٍ من أجل نيلها حظواً أعلى في تبوؤ المناصب الرفيعة؟

إن على المعارضين الحقيقيين، الموزعين على كافة التنظيمات المعارضة، أن يتولوا، وفي هذه الفترة تحديداً من عمر وطننا، حيث تلتحم فئاتٌ متنوعةٌ من الشعب اللبناني في ساحتي رياض الصلح والشهداء، إبراز رؤاهم النظيفة، المستقبلية، التي لا تتوقف عند أهدافٍ آنيةٍ (مثل مطلب «حكومة الاتحاد الوطني» المتهافت وغير المُقنع كما ذكرنا) أو مطامح شخصية. وعلى المجموعات الشريفة أن تحتفظ - حتى وهي في قلب ذلك الخليط الغني من المعارضات - بمسافةٍ معقولةٍ عن بعض الزعماء



المعارضين الذين يتحمّلون، هم أيضاً، مسؤولية لا بأسَ بها عن إغراق لبنان بالفساد والهدر والوصاية السورية... والدولية (١٥٥٩). كما أنه لا يليق بالمعارضين العلمانيين الجذريين أن يَصمّموا على شعاراتٍ «للمعارضة المتبسة» لا تختلف في شيء عن شعارات فريق ١٤ آذار الطوائفية: فالدعوة إلى «وحدة المسلمين والمسيحيين»، وإلى تضامن «السنة والشيعية والدروز والأرثوذكس والموارنة...» (على ما تقول إحدى الأغاني الحديثة)، وغير ذلك من الدعوات التي تحفل بها الاعتصامات المعارضة الأخيرة، تعيد إلى الذاكرة تظاهرات ١٤ آذار (مع اختلاف هام، كما ينبغي أن نستدرك، وهو غياب المنحى العنصري ضد «السوري» مثلاً). أما الأغاني التي فرختها ما كينة حزب الله لهذه المناسبة تحديداً، فهي، علاوة على خلوها من أية قيمة فنية أو سياسية (خلافاً لمعظم أغاني المقاومة في السنوات السابقة)، تذكّر بالأغاني «التوحيدية» السخيفة العجولة التي بثتها قناة المستقبل وإذاعة الشرق عقب اغتيال الرئيس الحريري. المفارقة البارزة هي أن المعارضة «الجديدة» هي التي تُنشد اليوم أغاني «الوحدة الوطنية» التي سبقَ للمعارضة «القديمة» أن أنشدتها أيام الوصاية السورية، قبل أن تنقلب عليها حين أصبحت في سدة الحكم، وحين لم يعد لها من هدف في الحياة إلا معرفة «الحقيقة» - وكان لا حقيقة في العالم جديرة بأن تُعرف إلا حقيقة من قتل رفيق الحريري!

إن رفع مطالب العلمنة الشاملة، ومحاسبة الفاسدين من أي جهة أتوا، ورفض الوصايات الإقليمية والدولية جميعها، وتطوير أوضاع الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي، ودعم الإسكان الشعبي، وجعل لبنان دائرةً انتخابيةً واحدةً مع اعتماد التمثيل النسبي، هو ما يُنتظر من المعارضة الحقيقية (الحزب الشيوعي، حركة الشعب، منبر الوحدة الوطنية،...) فيما هي تُطالب - في الوقت نفسه - بحماية سلاح المقاومة بل وتطويره في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي القادم هذا الصيف (وربما قبله أو بعده) على ما بشرتنا بذلك صحيفة هارترس.

«بدنا نعيش!». هذا ما يقوله الرئيسُ السنيورة، مردداً شعاراتٍ مرفوعةً على لوحات العاصمة هذه الأيام، وهي شعاراتٌ قد لا يكون مروجوها مختلفين عمّن سبقَ أن روجوا شعار «استقلال ٥». (Indépendance 05) بعد زوال الوصاية السورية ليُلحقوه بعد شهورٍ بشعار «تبعية ٦». (Dépendance 06) هزأً بالشعار الأول وانتقاصاً منه! ونحن طبعاً نريد أن نعيش مثلما يريد السنيورة، ولكن على العيش (الحراً والكرام) أن يشمل الجميع: أسرانا في الاحتلال الذين ضحوا من أجلنا، وشعبنا في الجنوب القابع بين الانتهاكات الإسرائيلية اليومية وخطر أن تتفجر في وجوه أبنائه وبناته وبين أرجلهم مليونٌ ومئتا ألف قبلة عنقودية ألقته إسرائيل في الساعات الأخيرة التي سبقت وقف إطلاق النار. وعلى العيش الحراً والكرام أن يشمل الفقراء المعدمين، وصغار الموظفين، وضحايا «الإعمار» الحريري الذي لم يستفد أكثر الناس لا من سوليديره المرقة ولا من مطاره الفخم. وعلى «بدنا نعيش» أن تشمل أيضاً أكثر من ثلاثمئة ألف فلسطيني لا «يعيشون» حقاً في مخيمات البؤس. وبالمناسبة، فإن طرفاً واحداً فقط «يعيش» اليوم أفضل من أي وقت مضى: إنه المصارف!

بيروت